الباب السابع
في تفخيم الراء وترقيقه

قال علي القاري: التفخيم والتغليظ واحد، إلا أن الاستعمال الأكثر أن يكون ضد الترقيق في الراء التفخيمُ، وفي اللام التغليظُ[١].

والراء إما متحركة أو ساكنة. والساكنة إما ساكنة لأجل الوقف أوْ لا. فهنا ثلاثة فصول:

الفصل الأول
في الراء المتحركة

وهي إما مكسورة: وهي مرققة بإجماع القراء وأهل الأداء حين بقاء كسرها، سواء كانت الكسرة لازمة نحو: ﴿رِّزْقِ﴾ (سورة البقرة ٢/٦٠)، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ (سورة العصر ١٠٣/١)، أو عارضة نحو: ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ﴾ (سورة الأنعام ٦/٧٠)، وسواء لم يقع بعدها حرف استعلاء، كما في المثالين المذكورين، أو وقع[٢] نحو: ﴿ٱلرِّقَابِ﴾ (سورة البقرة ٢/١٧٧)، وإما مفتوحة أو مضمومة نحو: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ (سورة الفاتحة ١/٢)، و﴿رُءْيَاكَ﴾ (سورة يوسف ١٢/٥)، و﴿لَا ضَيْرَ﴾ (سورة الشعراء ٢٦/٥٠)، و﴿لَا وَزَرَ﴾ (سورة القيامة ٧٥/١١)، و﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ مُنذِرٌ﴾ (سورة ص ٣٨/٦٥)، وهما تفخمان عند جميع القراء حين بقاء فتحها أو ضمها، سوى ورش[٣].

إنما قلنا: "حين بقاء" في الموضعين؛ لأنها إن زالت حركتها عند الوقف عليها بالسكون المحض، فترقيقها وتفخيمها تابعان لحركة ما قبلها وسيجيء. فنشرع في بيان مذهب ورش في الراء المضمومة والمفتوحة: أما المضمومة: فإن ورشًا يرققها في الوصل والوقف عليها بعد الكسرة اللازمة، سواء

---

(١) انظر: المنح الفكرية ٢٩، وكذا: جهد المقل ١٣، والنجوم ٢٣٨.

(٢) ذكر ابن الجزري أن تفخيم الراء المكسورة قبيح في المنطق؛ لذلك لا يستعمله معتبر، ولا يوجد إلا في ألفاظ النبط والعوام، انظر: النشر ٢/ ١٠٨: ١٠٩، وكذا: الكشف ١/ ٢١٥، ٢١٦، والتيسير ٥٧، والقصد النافع ١١٣، ١١٤.

(٣) انظر: الكشف ١/ ٢١٠، والكافي ٥٤، والإقناع ١/ ٣٢٤ وما بعدها، وتحبير التيسير ٧٣، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٤٨٢.

حال بين الكسرة والراء ساكن نحو: ﴿عِشْرُونَ﴾ (سورة الأنفال ٦٥/٨)[١]، و﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ﴾ (سورة الأنبياء ٥٠/٢١)، أوْ لا نحو: ﴿إِنَّمَا أَنَا مُنْذِرٌ﴾: (سورة ص ٦٥/٣٨)، وبعد الياء الساكنة في كلمة الراء، سواء انكسر ما قبل الياء أو انفتح[٢]، نحو ﴿قَدِيرٌ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢)، و﴿غَيْرُ﴾ في قوله تعالى: ﴿عَلَى الكَافِرِينَ غَيرُ يَسِيرٍ﴾ (سورة المدثر ١٠/٧٤).

إنما قلنا: "بعد الكسرة اللازمة"؛ إذ لو كانت بعد الكسرة العارضة، فلا خلاف لورش في تفخيمها[٣].

ثم إن عروض الكسرة كما قال: ككسر التقاء الساكنين نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ﴾ (سورة النساء ١٧٦/٤)، وككسر همز الوصل، كما إذا ابتدأت بـ ﴿ٱمْرُؤٌا﴾؛ لأن همز الوصل حقه السكون، وكالكسر في حرف منفصل عند كلمة الراء، نحو كسر نون: ﴿مُّبِينٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ءَايَـٰتُ ٱلْكِتَـٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ﴾ (سورة الحجر ١/١٥ و ٢)، وككسر حرف الجر في قوله تعالى: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ (سورة المائدة ٦/٥)؛ لأن حرف الجر في حكم المنفصل عن الكلمة التي دخلت هي عليها، إلى هنا ما قال[٤]، فاجتمع في ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾ عروضان للكسرة، فاعرف[٥].

وإنما قلنا: "وبعد الياء الساكنة في كلمة الراء"؛ إذ لو كان الياء الساكنة في غير كلمة الراء، فلا خلاف لورش في تفخيم الراء[٦] نحو: ﴿فِى رُءْيَىَ﴾ (سورة يوسف ٤٣/١٢)، واعلم أن ترقيق الراء المضمومة بدون الإمالة ألبتة؛ إذ لا إمالة في الضم[٧]، بخلاف ترقيقه في الراء المفتوحة، فإنه مع إمالة الفتحة وسيأتي[٨].

---

(١) وقد اختلف في هذا اللفظ، فروي فيه عن ورش التفخيم والترقيق، قال ابن شريح: "وبالوجهين قرأت وبهما آخذ"، وقيل إن القياس فيه هو الترقيق من أجل الكسرة، راجع الكافي ٥٧، والقصد النافع ١٠٩، وغيث النفع ١٤٠، وانظر التبصرة ١٤١-١٤٢.

(٢) انظر: التبصرة ١٤١، وجهد المقل ١٣. وذكر ابن الجزري بعد أن ذكر أقسام الراء المضمومة، أن الأزرق عن ورش رققها في ذلك على اختلاف بين الرواة عنه، فروى بعضهم تفخيمها، وروى جمهورهم ترقيقها، والترقيق هو الأصح نصًّا ورواية وقياسًا. انظر: النشر ٢/ ٩٩، والإتحاف ٩٦.

(٣) انظر: النجوم ١٤٠.

(٤) انظر: إبراز المعاني ٢٥٦، وكذا: سراج القارئ ١١٩، وجهد المقل ١١٤، والمنح الفكرية ٣٠.

(٥) أحدهما الكسر لاجتماع الساكنين، والآخر الكسر في غير كلمة الراء.

(٦) انظر: كنز المعاني للجعبري ١٧٨، والنجوم ١٤٠، وكنز المعاني لشعلة ٢٠٧.

(٧) قال مكي: إن المضمومة لا تحسن فيها الإمالة ألبتة: انظر: الكشف ٢١٢/١.

(٨) أي أنه يميل فتحها ويرقق ذاتها.

وأما الراء المفتوحة، فإن ورشًا يميل فتحها بين بين في مواضع فيرققها، وستعرفها إن شاء الله تعالى.

قال علي القاري: الإمالة أن تنحو بالفتحة إلى الكسرة وبالألف إلى الياء. والترقيق إنحاف صوت الحرف، فيمكن التلفظ بالراء مرققة غير ممالة ومفخمة ممالة، وإن كان لا يُجوِّز راويها مع الإمالة إلا الترقيق. انتهى [١].

قوله: "راويها" أي راوي الراء المفتوحة، وهو ورش.

قوله: "مع الإمالة"، أي مع إمالة فتحها؛ إذ الإمالة لا تكون في الضم والكسر [٢].

ولنشرع في إمالة ورش الراء المفتوحة بين بين، أي في جعل فتحها بين الفتح الخالص والإمالة الكبرى مع ترقيقها، وهي ثلاثة أنواع:

الأول: ما إذا أتى قبل الراء المفتوحة كسرة لازمة، سواء لم يفصل بين الكسرة والراء ساكن نحو: ﴿الآخِرَةِ﴾ (سورة البقرة ٤/٢)، و﴿بَاسِرَةٌ﴾ (سورة القيامة ٢٤/٧٥)، أو فصل نحو ﴿السِّحْرَ﴾ (سورة البقرة ١٠٢/٢)، و﴿الشِّعْرَ﴾ (سورة يس ٦٩/٣٦) مفتوحتين؟ فيميلها ورش بين بين ويرققها [٣].

فإذا أتى بعد هذه الراء ألف، يميل ورش الألف أيضا بين بين؛ لضرورة إمالة الراء نحو ﴿المِحْرابَ﴾ (سورة آل عمران ٣٧/٣)، و﴿إِكْرَاهِهِنَّ﴾ (سورة النور ٣٣/٢٤)، و﴿الإِكْرَامِ﴾ (سورة الرحمن ٢٧/٥٥).

والثاني: ما إذا أتى قبل الراء المفتوحة ياء ساكنة في كلمتها، سواء انفتح ما قبل الياء نحو ﴿الخَيْرَاتِ﴾ (سورة البقرة ١٤٨/٢)، و﴿خَيْرَانَ﴾ (سورة الأنعام ٧١/٦). أو انكسر [٤] نحو: ﴿خَبِيرًا بَصِيرًا﴾ (سورة الإسراء ١٧/١٧).

والثالث: الراء الأولى المفتوحة في قوله تعالى في المرسلات: ﴿بِشَرَرٍ﴾ (سورة المرسلات ٣٢/٧٧)، قال في التيسير: أمال ورش - أي بين بين - فتحة الراء الأولى - أي مع ترقيقها - في ﴿بِشَرَرٍ﴾ في

---

(١) انظر: المنح الفكرية ٢٩، وكذا: النجوم ١٣٨.

(٢) وقال ابن الجزري: لو كان الترقيق إمالة لم يدخل على المضموم والساكن، ولكانت الراء المكسورة ممالة، وذلك خلاف إجماعهم. انظر: النشر ٢/ ٩٠، ٩١.

(٣) انظر: التذكرة ٢٧٧/١، والكشف ٢١٠/١، وكنز المعاني للجعبري ١٧٤، وشرح النظم الجامع ٨٠.

(٤) انظر: قرة العين ٤، وسراج القارئ ١١٧، والتذكرة ٢٧٧/١، والقصد النافع ١١٧.

المرسلات من أجل جرة الراء الثانية بعدها، وأخلص فتحها في قوله تعالى: ﴿أُوْلِي الضَّرَرِ﴾ في النساء (سورة النساء ٩٥/٤)؛ لأجل الضاد قبلها. انتهى [١].

يعني أن الضاد مستعلية، فمنع إمالة الراء بعدها؛ لأن الاستعلاء يناسب التفخيم [٢].

قوله: "من أجل جرة الراء الثانية"، يوهم أنه إذا وقف على الراء الثانية بالسكون المحض، لا يميل ورش فتحة الراء الأولى وليس كذلك. فإن ورشًا يميل بين بين فتحة الراء الأولى في ﴿بِشَرَرٍ﴾، مع ترقيقها وصلًا ووقفًا، بالروم أو بالسكون المحض، كما سيظهر في الفصل الثالث.

وإنما قيد الكسرة في النوع الأول باللازمة؛ إذ لا خلاف لورش في إخلاص فتحة الراء، إذا كانت الكسرة قبلها غير لازمة، بأن كان الكسر لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ﴾ (سورة النساء ١٢٨/٤)، أو بأن كان الكسر فيما حقه السكون، ككسر همز الوصل نحو ﴿ٱمْرَأَةٌ﴾ إذا ابتدأت به، وبأن كان الكسر في حرف منفصل عن كلمة الراء، نحو: ﴿لِحُكْمِ رَبِّكَ﴾ (سورة الطور ٤٨/٥٢)، و﴿بِرَسُولٍ﴾ (سورة الصف ٦/٦١)؛ لأن حرف الجر في حكم المنفصل من الكلمة الداخلة هي عليها، كذا قال [٣].

وإنما قلنا في الثاني: "في كلمتها" إذ لو كان الياء الساكن قبلها في غير كلمتها، فلا خلاف لورش في تفخيم الراء[٤] نحو: ﴿فِي رَيْبٍ﴾ (سورة البقرة ٢٣/٢)، وقرأ الباقون بتفخيم الراء المضمومة والمفتوحة في جميع ما تقدم[٥]، فلا يميلون المفتوحة، والله أعلم.

واستثنى ورش من النوع الأول مواضع أخلص فيها فتح الراء وفخمها، وهي ستة مواضع:

الأول: ما إذا كان الفاصل بين الراء المفتوحة وبين الكسرة اللازمة قبلها حرف استعلاء ساكن نحو: ﴿إِصْرَهُمْ﴾ (سورة الأعراف ١٥٧/٧)، و﴿فِطْرَا﴾ (سورة الكهف ٩٦/١٨)، و﴿وِقْرًا﴾ في الذاريات (سورة الذاريات ٢/٥١)، فحرف الاستعلاء منع ورشًا من إمالة فتح الراء التي قبلها كسرة

---

(١) انظر: التيسير ٥٦، وكذا: تحبير التيسير ٧٣، والكشف ٢١٥/١، والنجوم ١٤٤، وإبراز المعاني ٢٥٤.

(٢) انظر: النجوم ١٤٤، والكشف ٢١٠/١و٢١٥، والإقناع ٣٢٥/١، ٣٢٦، وقال أبو شامة: إن التفخيم أليق بحروف الاستعلاء من الترقيق؛ لما يلزم المرقق من الصعود بعد النزول، وذلك شاق مستثقل، انظر: إبراز المعاني ٢٥٤.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٥٦- ٢٥٧.

(٤) انظر: كنز المعاني لشعلة ٢٠٧، والنجوم ١٤٠.

(٥) انظر: الكافي ٥٤، والكشف ٢١٠/١، وتحبير التيسير ٧٣، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٤٨٢.

لازمة، إلا إذا كان حرف الاستعلاء خاء معجمة، فإنها غير مانعة عن إمالة الراء المفتوحة لورش[١]، نحو: ﴿إِخْرَاجًا﴾ (سورة نوح ١٨/٧١).

والثاني: ما إذا وقع بعد الراء المفتوحة التي قبلها كسرة لازمة حرف استعلاء، بشرط أن يكون حرف الاستعلاء في كلمة الراء، وإن فصل بين الراء وبين حرف الاستعلاء ألف، نحو ﴿ٱلْفِرَاقُ﴾ (سورة القيامة ٢٨/٧٥) و﴿فِرَاقُ بَيْنِي﴾ (سورة الكهف ٧٨/١٨)، و﴿وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ (سورة ص ١٨/٣٨)، و﴿إِعْرَاضًا﴾ (سورة النساء ١٢٨/٤)، و﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾ (سورة الفاتحة ٦/١) و﴿صِرَٰطَ﴾ (سورة الفاتحة ٧/١) وشبه ذلك.

أما إذا كان حرف الاستعلاء بعدها في كلمة أخرى، نحو ﴿لِتُنْذِرَ قَوْمًا﴾ (سورة القصص ٤٦/٢٨)، فإنه لا يمنع ترقيق الراء وإمالة فتحها، كذا قال[٢].

والمانع من الإمالة والترقيق في ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾، و﴿صِرَٰطَ﴾ حرف الاستعلاء الواقع بين الراء، لا الواقع قبلها؛ لأنها مكسورة. وصرح أبو شامة بأن الراء المفتوحة المكسور ما قبلها يمال ويرقق لورش، وإن كان المكسور حرف استعلاء، نحو: ﴿نَّاضِرَةٌ﴾ (سورة القيامة ٢٢/٧٥)، و﴿فَاقِرَةٌ﴾ (سورة القيامة ٤٨/٧٥)، و﴿قَاصِرَاتُ﴾ (سورة الصافات ٤٨/٣٧). انتهى[٣].

قوله: "يمال ويرقق"، يعني يمال بين بين فتحها، ويرقق ذاتها، أقول: وأما كسر حرف الاستعلاء الواقع بعدها في كلمتها نحو قوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَاطٍ﴾ (سورة البقرة ١٤٢/٢) حيث وقع، و﴿الإِشْرَاقِ﴾ في ص (سورة ص ١٨/٣٨)، فلا يضر كون حرف الاستعلاء مانعًا من إمالة ورش بين بين فتح الراء، ومن ترقيق ذاتها، كذا حققه الداني في كتاب الإمالة، ونقله عنه أبو شامة[٤].

والثالث: كون الكلمة أعجمية: وهي في القرآن – مع موجب إمالة فتح الراء فيها – ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ (سورة البقرة ١٢٤/٢)، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ (سورة البقرة ٤٠/٢)، و﴿عِمْرَانَ﴾ (سورة آل عمران ٣٢/٣)،

---

(١) انظر: التبصرة ١٤١، والنشر ٢/ ٩٣، وسراج القارئ ١١٧، وشرح النظم الجامع ٨٣، ٨٤.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٥٥، والنشر ٢/ ٩٣ و٩٨، والكشف ١/ ٢١٠، والوافي ١٦٦.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٤٨، وكذا: الكافي ٥٨، وقرة العين ٥.

(٤) قال أبو شامة: قال الداني في كتابه الإمالة: كان شيخنا أبو الحسن يرى إمالة الراء في قوله (والإشراق) لكون حرف الاستعلاء مكسورًا فيه، فقال: فعارضته بقوله: (إلى صراط)، وألزمته الإمالة فيه. قال: ولا أعلم خلافًا بين أهل الأداء لقراءة ورش عن نافع من المصريين وغيرهم في إخلاص فتح الراء في ذلك. انظر: إبراز المعاني ٢٥٦ نقلًا عن الموضح ٨، ٤٦، وانظر أيضًا: النشر ٢/ ٩٨، والنجوم ١٤٢ – ١٤٣، وقرة العين ٥، والإقناع ١/ ٣٣١.

و﴿إِرَمَ﴾ (سورة الفجر ٧/٨٩)[١] لا غير، وموجب الإمالة فيها الكسر اللازم قبل الراء، فورش لا يميل الراء المفتوحة في هذه الكلمات[٢].

قال: وجه التفخيم وترك الإمالة في الكلمة الأعجمية، التنبيه على العجمة[٣].

والرابع: تكرير الراء: فإن الراء المفتوحة التي وجد قبلها ما يوجب عند ورش إمالة فتحها وترقيق ذاتها، إذا كررت بأن أتى بعدها راء أخرى، تمنع إمالة فتح الراء الأولى، وإن فصل بينهما ألف، بشرط أن يكون الراء الثانية مفتوحة أو مضمومة[٤]، نحو: ﴿إِنْ يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا﴾ (سورة الأحزاب ١٣/٣٣)، و ﴿مِّدْرَارًا﴾ (سورة الأنعام ٦/٦)، و﴿إِسْرَارًا﴾ (سورة نوح ٩/٨١)، و﴿ضِرَارًا﴾ (سورة التوبة ١٠٧/٩)، و ﴿يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ﴾ (سورة الأحزاب ١٦/٣٣).

قال ابن القاصح: فإن الراء الأولى تفخم، لأجل تفخيم الثانية؛ ليتناسب تلفظهما. انتهى[٥]. قوله: "تفخم" أي لا ترقق، فلا تمال فتحها. أقول: وأما إذا كانت الراء الثانية مكسورة، فلا تمنع إمالة الراء الأولى، ولا أعلم وجود ذلك في القرآن.

وليس من هذا القبيل قوله تعالى: ﴿مِن قَرَارٍ﴾ (سورة إبراهيم ٢٦/١٤)؛ لأن الراء الأولى ليس فيها ما يوجب إمالتها، فاعرف.

والخامس: كون الراء المفتوحة التي قبلها ما يوجب إمالتها منونًا، نحو: ﴿إِمْرًا﴾ (سورة الكهف ٧١/١٨)، و﴿ذِكْرًا﴾ (سورة البقرة ٢٠٠/٢)، و﴿وِزْرًا﴾ (سورة طه ١٠٠/٢٠)، و﴿حِجْرًا﴾ (سورة الفرقان ٢٢/٢٥)، و﴿سِتْرًا﴾ (سورة الكهف ٢٢/٢٥).

قال أبو شامة: قال الشيخ[٦]: كل راء - أي مفتوحة - لحقها تنوين وقبلها ساكن قبله كسرة - أي

---

(١) وقد اختلف في هذا اللفظ، فروى بعضهم فيه الترقيق، وروى آخرون التفخيم فيه، والوجهان صحيحان. وهذا الخلاف راجع للخلاف في كونه عربيًّا فيرقق، أم أعجميًّا فيفخم. راجع: كنز المعاني لشعلة ٢٠٣، والإتحاف ٩٤، وانظر: الإقناع ١/ ٣٢٩، وإبراز المعاني ٢٥٠.

(٢) انظر: التذكرة ١/ ٢٨١، ٢٨٢، وقرة العين ٥، والقصد النافع ١١٠، والكافي ٥٨، والوافي ١٦٣.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٥٠، وكذا: النجوم ١٤٣، والقصد النافع ١١٠.

(٤) انظر: التذكرة ١/ ٢٨٠، والكشف ١/ ٢١٥، والتبصرة ١٤٢، وتحبير التيسير ٧٣، والعنوان ٦٢.

(٥) انظر: سراج القارئ ١١٧.

(٦) المراد بالشيخ في نص أبي شامة هو الإمام السخاوي، وهو: الشيخ علم الدين أبو الحسن علي بن محمد السخاوي، نسبة إلى سخا بأسفل صعيد مصر، قرأ بمصر على الإمام الشاطبي وعلى أبي الجود، من تصانيفه: فتح الوصيد في شرح القصيد، والوسيلة إلى كشف العقيلة، وجمال القراء وغير ذلك، توفي سنة ٦٤٣هـ، انظر ترجمته في: غاية النهاية ١/٥٦٨، وبغية الوعاة ٢/١٩٢.

لازمة – فالتفخيم وترك الإمالة فيها – يعني لورش – هو مذهب الأكثر، ثم علل ذلك بأن الراء قد اكتنفها الساكن والتنوين، فقويت أسبابُ التفخيم.

قلتُ[١]: ولا يظهر لي فرق بين كون الراء في ذلك مفتوحة أو مضمومة[٢]، كقوله تعالى: ﴿هَـذَا ذِكْـرٌ﴾ (سورة ص ٤٩/٣٨)، فإن كان الساكن الذي قبل الراء المفتوحة قد أدغم في الراء، فالترقيق لورش بلا خلاف نحو ﴿سِرًّا﴾ (سورة البقرة ٢٣٥/٢) و﴿مُسْتَقِرًّا﴾ (سورة النمل ٤٠/٢٧). انتهى[٣].

أي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًا عِنْدَهُ﴾.

قوله: "فالترقيق" أي مع الإمالة بين بين.

والسادس: ما قاله أبو الحسن في التذكرة: إذا وقع بعد الراء المفتوحة التي قبلها ما يوجب إمالتها وترقيقها، ألف بعدها همزة مفتوحة، كقوله تعالى في الكهف ﴿إِلَّا مِـرَاءً﴾ (سورة الكهف ٢٢/١٨)، وقوله تعالى في الأنعام: ﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ (سورة الأنعام ١٣٨/٦). وما أشبهها.

وكذا إذا وقع بعد الراء المفتوحة التي قبلها ما يوجب إمالتها ألفُ التثنية، كقوله تعالى ﴿طَهِّـرَا بَيْـتِيَ﴾ (سورة البقرة ١٢٥/٢)، ﴿فَـلاَ تَنْتَـصِرَانِ﴾ (سورة الرحمن ٣٥/٥٥)، ﴿لَـسَاحِرَانِ﴾ (سورة طه ٦٣/٢٠)، فذهب قوم على الأخذ لورش في هذه المواضع بالإمالة بين بين، والفتح أجود انتهى[٤].

أقول: ولم يذكر هذا السادس صاحب التيسير[٥] والشاطبي[٦]، ثم أقول: ولكون هذا الباب من المزالق أطنبت فيه.

---

(١) ما زال الكلام لأبي شامة.

(٢) قال أبو شامة: «إن المضمومة أولى بالتفخيم؛ لأن التنوين حاصل مع ثقل الضم، ومن المعروف أن المضموم المنون ليس فيه إلا الترقيق، أما ما ذكره أبو شامة وتبعه عليه الجعبري من التسوية بين فتح الراء وضمها، قد رده ابن الجزري قائلًا: إن هذا كلام من لم يطلع على مذاهب القوم في اختلافهم في ترقيق الراءات وتخصيصهم الراء المفتوحة بالترقيق دون المضمومة، وأن مَنْ مذهبه ترقيق المضمومة لم يفرق بين (ذكر) و(بكر) و (سحر)، راجع: النشر ٢/ ٩٥: ٩٦، وكنز المعاني للعجبري ١٧٥، ١٧٦، والنجوم ١٤٣، وانظر: الإتحاف ٩٦.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢٥٠، وذكر ابن الجزري أنه اختلف في هذا النوع الخاص وهو المنون. فذهب بعضهم إلى ترقيق ذلك كله في الحالين، وأجروه مجرى غيره من المرقق. وذهب آخرون إلى استثناء ذلك كله وتفخيمه من أجل التنوين الذي لحقه. وذهب الجمهور إلى التفصيل، فاستثنوا ما كان بعد ساكن صحيح مظهر، ولم يستثنوا المدغم. وقيل إن الأشهر فيما كان بعد الساكن المظهر هو التفخيم، انظر: تفصيل ذلك في: النشر ٢/ ٩٤ وما بعدها، وكذا: كنز المعاني لشعلة ٢٠٣- ٢٠٤، وقرة العين ٦، وشرح النظم الجامع ٨٢.

(٤) انظر: التذكرة ١/ ٢٨١، وكذا: الإتحاف ٩٤، والإقناع ١/ ٣٢٩، وكنز المعاني للجعبري ١٧٦.

(٥) انظر: التيسير ٥٥، ٥٦.

(٦) انظر: متن الشاطبية ٣٠، ٣١.

الفصل الثاني
في الراء الساكنة التي سكونها ليس لأجل الوقف

وهى إما واقعة بعد الفتحة أو الضمة، فإنها حينئذ تفخم بلا خلاف ولا اشتراط شيء[١]، نحو: ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ (سورة الأعراف ٧/ ٥٤)، و﴿كُرْسِيُّهُ﴾ (سورة البقرة ٢/ ٢٥٥)، ﴿وَٱنْحَرْ﴾ (سورة الكوثر ١٠٨/ ٢)، ﴿وَأْمُرْ﴾ (سورة الأعراف ٧/ ١٤٥)، وإما واقعة بعد الكسرة، فإنها حينئذ ترقق بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون الكسرة لازمة.

الثاني: أن تكون الكسرة متصلة بالراء في كلمتها.

الثالث: ألا يكون بعد الراء في كلمتها حرف استعلاء[٢]، نحو: ﴿فَٱصْبِرْ﴾ (سورة هود ١١/ ٤٩).

أما إذا كانت الكسرة عارضة، فإن الراء حينئذ مفخمة إجماعًا[٣].

قال: الكسر العارض كسر ما حقُّه السكون، ككسر همز الوصل نحو: ﴿ٱرْجِعُوٓا﴾ (سورة يوسف ١٢/ ٨١) إذا ابتدأت به، وككسر التقاء الساكنين نحو: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ (سورة النور ٢٤/ ٥٠)، وكالكسر لإتباع ياء الإضافة[٤]، نحو: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ (سورة المؤمنون ٢٣/ ٩٩)، ونحو: ﴿يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب﴾ (سورة هود ١١/ ٤٢) على قراءة كسر الياء المثناة التحتية، وهي قراءة ما عدا عاصم، وقراءة عاصم بفتح الياء المشددة[٥]، أصله (بنيِّي) بياء مشددة مكسورة بعدها ياء مخففة ساكنة هي ياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة على قراءة الكسر[٦].

---

(١) انظر: تحبير التيسير ٧٤، والمنح الفكرية ٢٩، والدقائق المحكمة ٢٩، ونهاية القول المفيد ٩٥.

(٢) انظر الكشف ١/ ٢٠٩، ٢١٠، وسراج القارئ ١١٨، وجهد المقل ١٤.

(٣) انظر: التيسير ٥٧، وتحبير التيسير ٧٤، والإتحاف ٩٧، والتجريد ٦٨.

(٤) انظر: إبراز المعاني٢٥٦ ، ٢٥٧.

(٥) انظر: البحر ٢٢٦، وغيث النفع ١٥٨، والمكرر ٥٦، والعنوان ١٠٧.

(٦) قال ابن خالويه: إن من كسر الياء أضاف إلى نفسه، فاجتمع في الاسم ثلاث ياءات: ياء التصغير وياء الأصل وياء الإضافة، فحذفت ياء الإضافة اجتزاء بالكسرة التي قبلها؛ لأن النداء مختص بالحذف لكثرة الاستعمال، انظر: الحجة لابن خالويه ١٨٧، وكذا: حجة القراءات ٣٤٠، وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٣٩.

وبالجملة أن ﴿يَٰبُنَيَّ﴾، و﴿رَبِّ﴾ منادى مضاف حقه النصب، لكن كسر آخرهما لياء الإضافة المحذوفة.

وأما إذا كانت الكسرة في غير كلمة الراء الساكنة، فإن الراء حينئذ تفخم لكل القراء، كذا قاله على القاري[١]، نحو: ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾ (سورة النور ٢٤/٥٥)، ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓا۟﴾ (سورة النور ٢٤/٥٠)، و﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ (سورة المؤمنون ٢٣/٩٩)، و﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ (سورة هود ١١/٤٢)، على قراءة كسر التحتية، و﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾ (سورة المائدة ٥/١٠٦)، والأمثلة الأربعة الأخيرة، وجد فيها عروض الكسرة أيضًا، بخلاف ﴿ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ﴾، فإن كسرة الذال أصلية.

وأدخل أبو شامة في باب: "ذكر مذهب ورش في إمالة الراء"، الكسر الذي في غير كلمة الراء في الكسر العارض[٢].

وأما ﴿مِرْفَقًا﴾ (سورة الكهف ١٨/١٦) فهو من قبيل كون الكسرة في كلمة الراء؛ لأن الميم الزائدة نزلت منزلة الجزء من مدخولها، كذا قاله علي القاري[٣].

وأما إذا كان بعد الراء الساكنة التي بعد الكسرة اللازمة التي في كلمة الراء، حرف من حروف الاستعلاء في كلمتها، فإن الراء تفخيم حينئذ لكل القراء، صرح به الشاطبي[٤]، كـ ﴿مِرْصَادًا﴾ (سورة النبأ ٧٨/٢١)، و ﴿وَإِرْصَادًا﴾ (سورة التوبة ٩/١٠٧)، و﴿قِرْطَاسٍ﴾ (سورة الأنعام ٦/٧)، و﴿فِرْقَةٍ﴾ (سورة التوبة ٩/١٢٢).

أقول: هذا إذا لم يكن حرف الاستعلاء مكسورًا كما في هذه الأمثلة، وأما إذا كان مكسورًا، ففي تفخيم الراء خُلْفٌ لأهل الأداء كما قال ابن الجزري:

---

(١) انظر: المنح الفكرية ٢٩، وكذا: جهد المقل ١٤.

(٢) انظر: إبراز المعاني ٢٥٦، ٢٥٧.

(٣) انظر: المنح الفكرية ٣٠، وكذا: النجوم ١٤٥، ١٤٦، والاتحاف ٩٧.

(٤) قال الإمام الشاطبي:

وَأَمَّا حَرْفُ الِاسْتِعْلَاءِ بَعْدُ فَرَاؤُه لِكُلِّهِمُ التَّفْخِيمُ فِيهَا تَذَلَّلَا

انظر: متن الشاطبية ٣١، وكذا: القصد النافع ١١٢، وكنز المعاني لشعلة ٢٠٦.

..... والخُلْفُ في فِرْقٍ لكسرٍ يُوجَدُ[1]

وإنما قلنا: في كلمتها؛ لما قال أبو شامة: ويجب ترقيق الراء الساكنة بعد الكسرة اللازمة، فيما إذا كانت الراء آخر كلمة، وحرف الاستعلاء أول كلمة بعدها[2]، نحو: ﴿أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ﴾ (سورة نوح ١/٧١)، و ﴿وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ﴾ (سورة لقمان ٥٨/٣١)، و﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ (سورة المعارج ٥/٧٠).

الفصل الثالث
في الراء الساكنة التي سكونها لأجل الوقف عليها

إنما قيد به لأنها إذا وقف عليها وكانت ساكنة قبل الوقف عليها، نحو ﴿وَانْحَرْ﴾ (سورة الكوثر ٢/١٠٨)، ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ (سورة المدثر ٤/٧٤)، ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ (سورة المدثر ٥/٧٤)، فهي كما هي في الوصل في جميع الأحوال، وقد سبق بيانه[3].

وأما إذا كانت متحركة في الوصل وسكنت لأجل الوقف، فإن وقف عليها بالروم فهي كما في الوصل، كما قاله علي القاري[4]، لكن لا روم في الوقف في المفتوح عند أحد من القراء[5]، وجوَّزه أهل النحو[6]، وبعض أهل الأداء، ولا في الحركة العارضة في الوصل، نحو ﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ﴾ (سورة إبراهيم ٤٤/١٤)، و﴿وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ﴾ (سورة المزمل ٨/٧٣)، و﴿وَذَرِ الَّذِينَ﴾ (سورة الأنعام ٧٠/٦)، وإن وقف عليها بالسكون بلا روم، فإن كان ما قبل الراء مكسورًا فالراء ترقق للجميع، وإن

---

(١) انظر: المنح الفكرية والدقائق المحكمة ٣١، ونهاية القول المفيد ٩٧، وقال ابن الجزري أيضًا:

وحيثُ جَاء بَعد حروفِ اسْتِعَلا فخم وفي ذي الكسرِ خلف إلا

ونقل ابن الجزري عن الداني أيضًا، أن من الناس من يفخم راء (فرق) من أجل حرف الاستعلاء. قال: والمأخوذ به الترقيق؛ لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته لتحركه بالكسر. قال ابن الجزري: والوجهان صحيحان إلا أن النصوص متواترة على الترقيق. راجع: النشر ٣/٢، وطيبة النشر ٣٣، وانظر: التجريد ٦٨.

(٢) قال أبو شامة: لأن حرف الاستعلاء منفصل عن الكلمة التي فيها الراء، فلا ينبغي أن يعتبر ذلك إلا في كلمة واحدة. انظر: إبراز المعاني ٢٥٥، وكذا: كنز المعاني للجعبري ١٧٨، والنجوم ١٤٦.

(٣) وانظر: جهد المقل ١٤، والنجوم ١٥٠، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد ٤٨٣.

(٤) انظر: المنح الفكرية ٣١، وكذا: قرة العين ٧، والمراد الوقف بالروم فيما يجوز فيه الروم، فإن كانت الراء مفخمة فخمت، وإن كانت مرققة رققت. انظر: القصد النافع ١١٤.

(٥) انظر: سراج القارئ ١٢٣، والإتقان ١١٧/١، والنشر ١٢٦/٢، وشرح التصريح ٤٣١/٢.

(٦) انظر: ارتشاف الضرب ٣٩٧/١، والكتاب ١٧١/٤؛ ١٧٢ وشرح التصريح ٣٤١/٢، وشرح الأشموني ٢٠٩/٤-٢١٠، والهمع ٢٠٧/٢.

كان مفتوحًا أو مضمومًا في الوصل، سواء لم يتخلل بين الراء والكسر ساكن نحو: ﴿قَدَّقُدِرَ﴾ (سورة القمر ١٢/٥٤)، و﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ (سورة القمر ٣/٥٤)، أما ﴿قُدِرَ﴾ فهو على صيغة المجهول في القمر، وأما ﴿مُّسْتَقِرٌّ﴾ فهو على صيغة المعلوم في القمر أيضًا، أو تخلل[١] نحو: ﴿ٱلشِّعْرَ﴾ (سورة يس ٦٩/٣٦)، و ﴿قَدِيرٌ﴾ (سورة البقرة ٢٠/٢)، و﴿وَٱلذِّكْرِ﴾ (سورة آل عمران ٥٨/٣) وسواء أشمت الراء الحركة الثانية في الوصل، أو لم تشم[٢]، ولا إشمام إلا في الضمة[٣]، وسأذكر السكون المحض مرادًا به نفي الروم فقط، لا نفي الإشمام أيضًا.

قال علي القاري: إلا إذا كان الساكن المتخلل بين الكسرة والراء الساكنة في الوقف صادا، نحو: ﴿مِّصْرَ﴾ (سورة يوسف ٢١/١٢)، أو طاء نحو: ﴿عَيْنَٱلْقِطْرِ﴾ (سورة سبأ ١٢/٣٤)، فإن أهل الأداء اختلفوا في ترقيق الراء حينئذ[٤].

وأما إن كان ما قبل الراء الساكنة، في الوقف بالسكون المحض مفتوحًا أو مضمومًا، فإنها تفخم حينئذ عند الجميع، سواء تخلل بين هاتين الحركتين وبين الراء ساكن، نحو: ﴿ٱلْقَدْرِ﴾ (سورة القدر ١/٩٧)، و﴿ٱلْيُسْرَ﴾ (سورة البقرة ١٨٥/٢)، إلا أن يكون الساكن المتخلل بين الفتحة والراء ياء ساكنة نحو: ﴿لَاضَيْرَ﴾ (سورة الشعراء ٥٠/٢٦)، و﴿ٱلْخَيْرُ﴾ (سورة آل عمران ٢٦/٣)، و ﴿ٱلطَّيْرِ﴾ (سورة البقرة٢٦٠/٢) ، فإن الراء حينئذ مرققة عند الوقف بالسكون المحض لجميع القراء[٥].

وإنما قلنا بين الفتحة والراء، إذ لا يقع تخلل الياء الساكنة بين الضمة والراء؛ لأن الياء الساكنة حينئذ تنقلب واوًا ساكنة.

وإلا أن يكون الساكن المتخلل بينهما ألفًا، وأميلت الألف إمالة كبرى أو بين بين، نحو ﴿الدَّارُ﴾ (سورة البقرة ٩٤/٢)، و﴿الْقَهَّارُ﴾ (سورة يوسف ٣٩/١٢)، فإن الراء حينئذ ترقق عند الوقف عليها

---

(١)انظر: الإقناع ١/ ٣٣٥- ٣٣٦، والنجوم ١٥٠، والإتحاف ٩٨، والنشر ٢/ ١٠٤- ١٠٥.

(٢) انظر: المنح الفكرية ٣١.

(٣) انظر: سراج القارئ ١٢٣، وشرح المفصل ٩/ ٦٤، والهمع ٢/ ٢٠٦، وشرح التصريح ٢/ ٣٤١.

(٤) قال علي القاري أيضًا: "فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم ومن لا يعتد به رقق"، وقد اختار ابن الجزري في (مصر) التفخيم، وفي (عين القطر) الترقيق؛ نظرًا للوصل وعملًا بالأصل، راجع: المنح الفكرية ٣١، والنشر ٢/ ١٠٦، وانظر: الإتحاف ٩٨.

(٥) انظر: النشر ٢/ ١٠٤، وجهد المقل ١٤، والإتحاف ٩٨، والتبصرة ١٤٣، إرشاد المريد ١١٧.

بالسكون المحض لمن أمالها[١]، وقد سبق من أمالها.

أو لم يتخلل بينهما ساكن[٢] نحو: ﴿ٱلْبَصَرِ﴾ (سورة النحل ٧٧/١٦)، و﴿وَٱلزُّبُرِ﴾ (سورة آل عمران ١٨٤/٣)، إلا أن يقع الراء حينئذ بعد الفتحة الممالة نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾ (سورة المرسلات ٣٢/٧٧) على مذهب ورش، فإنك ترقق الراء الثانية لورش، في الوقف بالسكون المحض؛ لأجل إمالة الراء الأولى بين بين عنده، وتفخمها في الوقف بالسكون المحض للباقين؛ لعدم إمالة الراء الأولى عندهم[٣]، وترققها للجميع في الوصل، وفي الوقف بالروم لأجل كسرها[٤].

***

(١) انظر: النشر ٢/ ١٠٤، وسراج القارئ ٢٠، وكنز المعاني لشعلة ٢٠٩.

(٢) انظر: التبصرة ١٤٣- ١٤٤، والنشر ٢/ ١٠٥- ١٠٦، ونهاية القول المفيد ٩٨.

(٣) انظر التيسير ٥٧، والنشر ٢/ ١٠٥، وتحبير التيسير ٧٤، والنجوم ١٥٠.

(٤) انظر: الإتحاف ٩٨، والتيسير ٥٧، والنشر ٢/ ١٠٤- ١٠٥.